الفصل السادس عشر

مؤشرات أداءات الاقتصادات العربية

- النمو الاقتصادي مازال تابعا للنفط والطقس
- ارتفاع معدلات التضخم .
- المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تعاني من البطالة

تشكل المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء اى اقتصاد اكثر المعايير موضوعية فى الحكم على كفاءة إدارة هذا القتصاد والفعالية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع، خاصة إذا أخذت هذه المؤشرات فى آجال متوسطة أو طويلة فى إطار الظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع المحلى والبيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية .

١- النمو الاقتصادى مازال تابعاً للنفط والطقس

يمثل النفط واسعاره وايرادات الصادرات العربية منه، عاملاً حاسماً فى تحديد اتجاهات النمو فى غالبية الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط والمعتمدة بشكل أساسى على الناتج فى هذا القطاع وإيرادات الصادرات منه، بينما يحتل القطاع الزراعى وناتجه مكانة مهمة وحاسمة فى تحديد اتجاه النمو فى بلدان عربية أخرى بشكل فيها هذا القطاع قسماً مهماً من اقتصادها كما اشرنا لدى استعرضنا لهياكل الاقتصاديات العربية.

والغريب أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار النفط لأعلى مستوياتها على الاطلاق فى عام ٢٠٠٤ وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات اوبك فى العشرة اشهر الأولى من العام المذكور نحو ٣٥.٦ دولار، ومن المرجح أن يكون قد بلغ نحو ٣٦ دولاراً فى العام المذكور بأكمله، فان تقديرات صندوق النقد الدولى، تشير الى ان معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى كل من الجزائر وليبيا والسعودية والكويت والإمارات والبحرين بالترتيب، قد تراجعت الى ٤.٥%، ٥.٤%، ٣.٦%، ٢.٨%، ٣.٦%، ٥.٥٠% فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع تلك المتحققة فى عام ٢٠٠٣ والبالغة نحو ٦.٨%، ٩.٨%، ٧.٢%، ١٠.١%، ٧%، ٥.٧% للدول المذكورة على الترتيب وهذه التقديرات الخاصة بالنمو فى عام ٢٠٠٤، غير منطقية وتقل على الارجح عن المعدلات المتحققة فى تلك الدول فى العام المذكور، ومن المرجح أن تتم مراجعتها عندما تعلن البيانات الفعلية

عن معدل النمو الحقيقى فى البلدان المشار اليها . وتشير التوقعات الخليجية الى ان الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع الى ٤٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بزيادة نسبتها ٢٣.٨% عن قيمته عام ٢٠٠٣، كما اشرنا فى موضع سابق، وحتى لو خضضنا معدل التضخم من هذا النمو فان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس سيظل مرتفعاً ويتراوح مستوى ١٠% على الارجح، وهو ما يزيد عن معدلات النمو المتحققة فى البلدان الخليجية فى عام ٢٠٠٣ . لكن النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى للدول الخليجية هو نمو شديد التذبذب وتابع بصورة اساسية لحركة اسعار النفط، لذا فان حدوث اى تراجع فى تلك الاسعار كفيل بإدخال اقتصاديات تلك الدول الى هوة الركود، خاصة وأنها لا تستخدم فوائضها النفطية فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة كما ينبغى، بل تتسرب تلك الاموال للخارج فى صورة استيراد لسلع استهلاكية ترفيهية او استثمارات مباشرة وغير مباشرة تتوطن فى الخارج ولا تعود ثانية لبلدانها.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى الى ان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وجيبوتى وعمان وقطر، قد ارتفع فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه فى عام ٢٠٠٣، واذا كان النفط والغاز يقوم بدور مهم فى الاقتصاد فى مصر وسورية، فان اقتصاد كل من عمان وقطر يقوم اساساً على النفط والغاز، وبالتالى فان ارتفاع اسعار النفط والغاز فى عام ٢٠٠٤ قد ساهم بصورة كبيرة فى ارتفاع معدلات النمو فى الدول الاربع . كما ساهمت التوقعات الايجابية التى رافقت تغيير حكومة الدكتور عاطف عبيد فى مصر فى يوليو من عام ٢٠٠٤، فى احداث تحسين محدود للنمو الاقتصادى فى مصر، لكن استمرار تحسن النمو يعتمد على كفاءة اجراءات واداء الحكومة وقدرتها على معالجة العوامل الرئيسية المعوقة للنمو الاقتصادى فى مصر وعلى

راسها الفساد، والإجراءات البيروقراطية المعقدة للاعمال.

وبالمقابل تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى المغرب الذى يعد بلداً مستورداً للنفط وبالتالى فانه عانى من ارتفاع اسعار النفط فى عام ٢٠٠٤، بما اثر سلبياً على معدل نموه الاقتصادى، كما ان استمرار احتلال القطاع الزراعى المغربى لمكانة مهمة فى الاقتصاد المغربي واسهامه بحصة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى المغربى، يجعل التغيرات فى الطقس وفى الناتج الزراعى المغربى، عاملاً مهما فى التاثير على معدل النمو فى ذلك البلد العربى الكبير، خاصة وأن الزراعة المغربية هي زراعة مطرية بالأساس تتأثر بتغيرات الطقس بشدة، حيث لا تتجاوز الزراعات المروية نحو ١٤% من الاراضى المرزوعة بالمحاصيل المتغيرة والدائمة فى المغرب فى عام ٢٠٠١.

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية من عام ٢٠٠٠ حتى توقعات عام ٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مصر	%٥.١	%٣.٥	%٣.٢	%٣.١	%٣.٧	%٤.٥
الجزائر	%٢.١	%٢.٦	%٤	%٦.٨	%٤.٥	%٤.٤٠
المغرب	%١	%٦.٣	%٣.٢	%٥.٥٠	%٣	%٤
تونس	%٤.٧	%٤.٩	%١.٧	%٥.٦	%٥.٦	%٥
ليبيا	%٠.٧	%١	٢.٧٥	%٩.٨	%٥.٤	%٤.٨
جيبوتى	%٠.٧	%١.٩	%٢.٦	%٣.٥	%٤.١	%٤.٦
جزر القمر	%٢.٤	%٢.٣	%٢.٣	%٢.١	%١.٨	%٣.٥
موريتانيا	%٥.٢	%٤	%٣.٣٠	%٤.٩	%٤.٦	%٥.٢
السودان	%٦.٩	%٦.١	%٦	%٦	%٦.٦٠	%٧.٦
البحرين	%٥.٣	%٤.٥	%٥.١	%٥.٧	%٥.٥٠	%٥.٣
الكويت	%١.٩	%٠.٦	%٠.٤-	%١٠.١	%٢.٨	%٢.٣
عمان	%٥.٥٠	%٧.٥	%١.٧	%١.٤	%٢.٥	%٣.٦
قطر	%٩.١	%٤.٥	%٧.٣	%٣.٣٠	%٩.٣	%٥

الإمارات	١٢.٣%	٣.٥%	١.٩%	٧%	٣.٦%	٤.٥%
السعودية	٤.٩%	٠.٥%	٠.١%	٧.٢%	٣.٦%	٣.٩%
اليمن	٤.٤٠%	٤.٦%	٣.٩%	٣.٢%	٢.٧%	١.٧٥
لبنان	-٠.٥%	٢%	٢%	٣%	٥%	٤.٥%
سورية	٠.٦%	٣.٨%	٤.٢%	٢.٦%	٣.٦%	٤%
الاردن	٤.١%	٤.٢%	٥%	٣.٢%	٥.٥٠%	٥.٥٠%

كما تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى اليمن وموريتانيا وجزر القمر فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٣، بينما ثبت معدل النمو فى تونس عند مستوى جيد .

ويمكن القول اجمالا ان التحسن القوة لاسعار النفط فى عام٢٠٠٤، قد أدى على الارجح الى ارتفاع معدل النمو الحقيقي لاجمالى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة، فى ظل حقيقة أن الناتج النحلى الاجمالى للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وهى دول مجلس التعاون الخليجي الست والجزائر وليبيا والعراق، يشكل نحو ٦٩.٦% من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية.

٢- ارتفاع معدلات التضخم

شهد العام ٢٠٠٤، ارتفاعاً عاماً لمعدلات التضخم فى غالبية بلدان العالم فى ظل ارتفاع معدل النمو الاقتصادى العالمي فى العام المذكور لاعلى مستوى له منذ ربع قرن على الاقل، بما يعنيه ذلك تحرك سريع للطلب قد يسبق فى الكثير من الاحيان تطور العرض العالمي من السلع والخدمات . وقد ساهم ارتفاع اسعار النفط والغاز ايضاً فى تحرك معدلات التضخم لاعلى نظراً لان تكلفة الطاقة تشكل قسماً من تكلفة انتاج السلع والخدمات، وبالتالى فان ارتفاع تكلفة الطاقة يؤدى الى رفع اسعار السلع

المنتجة من خلالها، خاصة بالنسبة للسلع التى يعتمد انتاجها بشكل كثيف على الطاقة مثل الألومنيوم . وقد شهدت معدلات التضخم فى البلدان العربية، ارتفاعاً عاما فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع المعدلات السائدة فى عام ٢٠٠٣ . وكان الاستثناء من ذلك هو انخفاض معدل التضخم فى جزر القمر والسودان، وثبات المعدل فى سورية وجيبوتى.

لكن حركة معدل التضخم لاعلى فى البلدان العربية، تظل محدودة، حيث مازالت معدلات التضخم فى غالبية البلدان العربية منخفضة بصفة عامة ولا تقارن بالمعدلات المرتفعة التى سادت العديد من البلدان العربية خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات فى القرن العشرين . ويعتبر حساب معدل التضخم من اكثر الحسابات التى تتعرض للتلاعب فى الدول العربية وفى الدول النامية والاقل نمواً وفي النظم غير الديمقراطية والتى تتسم بضعف الشفافية عموماً، وذلك من خلال تحديد السلة السلعية والخدمية التى يتم احتساب التضخم على اساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التى تتسم حركة اسعارها بالبطء، بحيث يأتى معدل التضخم اقل كثيراً من الواقع، لاعطاء انطباع عام بأن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية، فعالة فى السيطرة عليه.

معدل ارتفاع اسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)
فى البلدان العربية من عام ٢٠٠٠ الى توقعات عام ٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مصر	%٢.٨	%٢.٤	%٢.٤	%٣.٢	%٥.٢	%٥.٧
السودان	%٨	%٤.٩	%٨.٣	%٧.٧٠	%٦.٥	%٦
الجزائر	%٠.٣	%٤.٢	%١.٤	%٢.٦	%٥.٤	%٤.٦
المغرب	%١.٩	%٠.٦	%٢.٨	%١.٢	%٢	%٢
ليبيا	%٢.٩-	%٨.٨٠-	%٩.٨-	%٢.١-	%٢.١	%٣
تونس	%٣	%١.٩	%٢.٨	%٢.٨	%٣.٤	%٢.٧
جيبوتى	%٢.٤	%١.٨	%٠.٦	%٢	%٢	%٢
موريتانيا	%٣.٣٠	%٤.٧	%٣.٩	%٥.٥٠	%٧	%٣.٨
البحرين	%٣.٦-	%١.٢-	%٠.٥-	%٠.٦	%١	%١.٢
الاردن	%٠.٧	%١.٨	%١.٨	%٢.٣	%٣.٥	%١.٨
الكويت	%١.٨	%١.٧	%١.٤	%١.٢	%١.٧	%١.٦
لبنان	%٠.٤-	%٠.٤-	%١.٨	%١.٣	%٣	%٢
عمان	%١.٢-	%١.١٠-	%٠.٦-	%٠.٤-	%١	%٠.٧
قطر	%١.٧	%١.٤	%١	%٢.٣	%٣.٥	%٣
السعودية	%٠.٦-	%٠.٨-	%٠.٦-	%٠.٥	%٢.٥	%٠.٨
سورية	%٣.٩-	%٣	%٠.٦	%٥	%٥	%٤.٥
الامارات	%١.٤	%٢.٨	%٣.١	%٢.٨	%٣.٤	%٢.١
اليمن	%١٠.٩	%١١.٩	%١٢.٢	%١٠.٨	%١٥.٣	%١٥.٢
جزر القمر	%٤.٥	%٥.٩	٣.٣٠	%٤.٥	%٣.٥	%٣.٥

ورغم ان معدلات التضخم فى البلدان العربية للبيانات الرسمية العربية، تعد منخفضة او معتدلة باستثناء اليمن، الا ان الكثير من هذه البيانات لا يعبر عن حركة الاسعار الفعلية فى الواقع . لكن لو اخذنا بهذه البيانات الرسمية، فانه يمكن القول أن معدلات التضخم فى البلدان العربية تعتر معقولة فى الوقت الراهن . ومن الضرورة الإشارة الى ان ارتفاع معدل

زيادة اسعار المستهلكين اى مؤشر معدل التضخم، يؤدى الى اعادة توزيع الدخل لصالح الاثرياء على خساب اصحاب الدخول الثابته من العمال والموظفين واصحاب المعاشات لذا فان وجود التضخم المرتفع فى خد ذاته، يعد مسببا لزيادة الاختلال فة توزيع الدخل فى البلدان العربية التى تعانى من سوء توزيع الدخل بالذات فى البلدان التى لا تعلن اى بيانات عن توزيع الدخل فيها كماهو الحال فى بلدان الخليج، فضلاً عن سوء التوزيع القائم والمعلن للدخل فى البدان التى تقدم بيانات رسمية عن توزيع الدخل فيها، ختى ولو كانت تلك البيانات الرسمية غير دقيقة.

٣- المنطقة العربية .. اكثر مناطق العالم التى تعانى من البطالة

تعد المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم المابة بالبطالة بكا انواعها، من البطالة السافرة والاحتكاكية والفنية والمقنعة الى البطالة الاختيارية . وتشير بيانات الجامعة العربية الى ان عدد العاطلين فى البلدان العربية قد بلغ نحو ١٥ مليون عاطل، بما رفع معدل البطالة فى اجمالى الدول العربية الى ١٥% من قوة العمل المحتملة فى تلك البلدان . وهذا المعدل المرتفع للبطالة فى البلدان العربية، يشكل إهدار لطاقة عنصر العمل، من جهة ويشكل من جهة اخرى، تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعى، ويوفر ارضاً خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائى، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لاخد عناصر الانتاج، ولكنها تعطيل لاهم عناصر الانتاج واكثرها فعالية، فضلاً عن ان طبيعة الانسانية تجعل لتعطله ابعاداً سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادى فقط، الذى تعد معالجته اسهل كثيراً من معالجة الابعاد السياسية والاجتماعية للتعطيل. ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لاعانة العاطلين من قبل الالدولة، فان التعطل يعنى انحدار المتعطلين الى هوة الفقر المدقع، ويعنى ايضاً زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون امام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم بما

يعنيه ذلك من تزايد الاضرابات الاسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت فى احداث الكثير من الشروخ فى البنية المتماسكة تقليديا للأسرة العربية.

وبعد ارتفاع معدل البطالة فى البلدان العربية، تجسيداً لضعف معدل الاستثمار فى هذه البلدان، بالنظر الى ان الاستثمارات الجديدة والتوسعات فى الاستثمارات الثائمة هى العامل الرئيسى فى تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة فى اى اقتصاد . كما يعتبر ارتفاع معدل البطالة فى الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، او لدى القطاع الخاص والقطاع العائلى من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادى . ويلجأ بعض الحكومات العربية وعلى رأسها مصر، الى القاء المسئولية عن ضعف أدائها الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة فيها، على معدلات الزيادة السكانية فيها وما تنطوى عليه من زيادة قوة العمل، رغم ان الزيادة فى عدد السكان وقوة العمل فى تلك البلدان معتدلة وتقل عن المعدلات المناظرة فى البلدان التى تدخل ضمن نفس الفئة الداخلية التى تقع فيها هذه البلدان . وبدلاً من ان تنظر هذه البلدان العربية الى عنصر العمل كعنصر انتاجى مهم يمكن توظيفه بشكل فعال فى انتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلى من خلال استثمارات جديدة تستوعبه، فانها تبرر فشلها فى تحقيق ذلك بشماعه ارتفاع معدلات النمو السكانية تلك المعدلات التى تتراجع تلقائياً بالتوازى مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، وليس بسبب الصراخ والشكوى من ارتفاعها.

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى المأخوذة من البيانات الحكومية العربية، فان معدل البطالة فى الجزائر قد بلغ نحو ٣٨% من قوة العمل الجزائرية عام ٢٠٠٢ . وبلغ معدل البطالة فى المغرب نحو ١٩.٥% فى عام ٢٠٠١. كما بلغ معدل البطالة فى مصر، فى نهاية عام ٢٠٠٣، نحو ١٠.٤% وفقاً للبيانات الحكومية المصرية . وهو معدل يبدو اقل نصف المعدل الحقيقي وفقاً للكثير من الدراسات المستقلة . ويشير تقرير "مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠٠٣"، الصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الى أن معدل البطالة قد بلغ نحو ١٤.٧%، ١٣.٩%، ٥.٥%، ٣.٦% فى تونس والاردن والبحرين والكويت بالترتيب فى عام ٢٠٠٣، بناء على البيانات حكومية فى البلدان المذكورة . كما بلغ معدل البطالة فى متوسط الفترة من عام ١٩٩٥ الى عدم ٢٠٠١ نحو ١٧.٢%، ١٧%، ١١.٧%، ١١.٥%، ٦.٥% فى عمان والسودان وليبيا واليمن وسورية بالترتيب.

وقد سجلت اعلى مستويات البطالة عربياً وعالمياً، فى البلدين العربيين الخاضعين للاحتلال الأجنبى وهما فلسطين والعراق، فى ظل الهجمات الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى اواخر سبتمبر عام ٢٠٠٠، وفي ظل التدمير الامريكي الهمجى والاجرامى للبنية الاقتصادية للعراق وللدولة العراقية واجهزتها، خلال عملية الغزو والاحتلال الاستعمارى الامريكي – البريطانى لهذا البلد العربى الكبير . وقد بلغ معدل البطالة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو ٨١% من قوة العمل فيها عام ٢٠٠٢، حسب بيانات الجامعة العربية . بينما تشير التقديرات الى ان معدل البطالة فى العراق يدور حول مايقرب من ثلثى قوة العمل العراقية .

ويمكن القول إجمالاً، أن ارتفاع معدلات البطالة فى البلدان العربية، يشكل اهدار لعنصر العمل العربى الذى يشكل العنصر الاكثر فعالية من بين كل عناصر الانتاج . فضلاً عن ان هذه المعدلات المرتفعة تمثل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعى فى تلك البلدان، وتشكل تعبيراً عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية فى البلدان العربية التى تعانى اكثر من غيرها من ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة.